

ورقة بحث حول

" دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في رصد اهداف التنمية المستدامة " 2030

الاردن نموذجا

عمان، الاردن

اعداد

الدكتورة فريال حجازي العساف

مديرة ادارة الدراسات والتوثيق

المركز الوطني لحقوق الانسان

2018

مقدمة:

لم تعد مسألة دمج حقوق الانسان في اعمال التنمية المستدامة ترفاً بل اضحت هدفاً دولياً كون ان حقوق الانسان تشكل الاساس والنتيجة في ان واحد للأهداف الانمائية والسياسات التنموية لأي مجتمع في أي بلد من بلدان العالم، وتعتبر عملية حماية الحقوق واحترامها وتيسيرها احدى الادوات الوطنية للتغلب على العقبات والتحديات التي تواجه الدولة في عملية تحقيق التنمية حيث ان التبعات والوفاء بهذه الحقوق هو ابرز مظاهر انجازات التنمية المستدامة ونجاحها.

فعند ربط التنمية المستدامة بحقوق الانسان انتقل التركيز على اشباع حاجات الافراد من منطلق مادي الى مبداء حقوقي يفرض بموجب القانون والمعايير الدولية لحقوق الانسان، يأتي ذلك بتطبيق عنصر تمكين الأفراد والمجتمعات دون أي تمييز يذكر و العمل على تفعيل عنصر المشاركة الفعالة لمختلف الاطراف - افراد ومنظمات مجتمع مدني وحكومة- من اجل الوصول العادل الى الانتفاع بتوزيع مقدرات التنمية و لضمان العيش بكرامة للأجيال الحالية والاجيال القادمة.

شكل عامي 2015/ 2016 علامه فارقه في مجال حقوق الإنسان والتنمية فقد تم الاعتراف بان التنمية المستدامة لا تتحقق دون الاعمال الكامل لحقوق الانسان ، يأتي ذلك في المنهج الذي ارتكزت عليه خطة التنمية المستدامة¹ لعام 2030 التي هدفت الى تحقيق التوازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة : البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي والبعد البيئي . والتي ستشكل الإطار الشامل لتوجيه العمل الإنمائي على الصعيدين العالمي والوطني على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. ان الاعتراف بهذه الخطة لم يسبق له مثيل من حيث النطاق والاهمية على صعيد دولي لارتباطها بمنهج حقوق الانسان²؛ حيث اكدت على الاختلاف والواقع المعيشي لكل بلد بالإضافة الى احترام السياسات والأولويات الوطنية كون ان الاهداف الواردة في تلك الخطة المذكورة ثمرة مشاورات عامة واتصالات مكثفه اجريت على مدى اكثر من سنتين في شتى انحاء العالم وبمشاركة واسعة من قبل المجتمع المدني

¹ انتت تلك الخطة بمجموعة واسعة من الأهداف والغايات حيث اشتملت على 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و167 غاية تسعى الى تحقيق أهداف شاملة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعمل على توفير فرصاً حاسمة لزيادة النهوض بإعمال حقوق الإنسان لجميع الناس في كل مكان،

² تسترشد الخطة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان و اعلان الالفية والمعاهدات الولية لحقوق الانسان والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 و اعلان الحق في التنمية .

الترباط بين اهداف التنمية المستدامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

ترجع اصول العلاقة بين حقوق الانسان والتنمية الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية عندما تم الربط المباشر بين تقدم حقوق الانسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية حيث ارسى القواعد الدولية نظاما لمتابعة اثر التنمية على حقوق الانسان وذلك بمطالبة الدول بتقديم تقارير عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى اللجنة المعنية بتلك الحقوق وهناك من يرجع العلاقة بين الطرفين الى العبارة الواردة في ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان " التحرر من العوز "

ان اعلان الحق في التنمية هو من ساهم بعد ذلك على التطور النظري لمفهوم التنمية حيث اوضح العلاقة بين التنمية وحقوق الانسان وربط الحق في التنمية بالإنسان باعتباره محور عملية التنمية هو الغاية والوسيلة لتحقيق ذلك وابرز الحديث عن التنمية بإطارها الانساني وابعادها المختلفة التي تهدف الى تحسين الرفاهية لجميع السكان وجميع الافراد قائمة على اساس المشاركة الحرة والانشطة والهادفة وهذا جزء من حقوق الانسان غير قابل للتصرف والتجزئة ويجمع التمتع في اعمال جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية الاخرى اعمالا تاما ومن واجب الدول وضع سياسات انمائية وطنية لتيسير اعمال الحق في التنمية ويجب ضمان تكافؤ الفص للجميع للوصول الى الموارد الاساسية كالتعليم والعمل والصحة والغذاء والسكن وتشجيع المشاركة الشعبية

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية -المركز الوطني لحقوق الانسان مثالا :-

انطلاقا من المبادئ التي كفلتها مبادئ باريس عند انشاء المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الانسان بدءا من الاستقلالية والولاية الواسعة النطاق المنصوص عليها بالدستور او التشريع والتأكيد على دور المؤسسة الوطنية على تقديم التقارير وموائمة التشريعات والتشجيع على التصديق على الاتفاقيات الدولية اذ تسلم المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بضرورة النهوض بقدرتها برصد التزامات الدولة بتلك الحقوق فان القانون الدولي يقر بان الدول لا تستطيع ان تضمن ان يتمتع جميع مواطنيها على الفور لأسباب تتعلق بنقص الموارد و من شان الرصد الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ان يسفر عن نتائج هامة وكبيرة :³

³ دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1. تحديد ما اذا كانت الدولة تفي بالتزاماتها ووضع اساس للمساءلة
2. توضيح الجوانب التي تفي فيها الدولة بالتزاماتها والجوانب التي تقصر بها
3. امكانية التعرف على مصدر الانتهاكات وطبيعتها والمشاكل المواجهة في اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
4. امكانية تحديد اولويات العمل واقتراح المجالات التي ينبغي تخصيص موارد لها
5. امكانية دعم ومناصرة هذه الحقوق تشريعيا وصياغة السياسات في مجالها
6. امكانية تشجيع تفرري السياسات المستند الى المبادئ والمتضمن لمنظور حقوق الانسان والاجراءات التي تيسير المساءلة العامة

ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان على الصعيد التنموي القيام بما يلي :

1. تنفيذ برامج ترويجية تعليمية ويعني ذلك ادماج الاعمال المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في برامجها من خلال التخطيط الاستراتيجي والتقييم والرصد والترويج.
2. مراجعة القوانين ومشاريع القوانين وموائمتها مع المعايير الدولية : ويتطلب ذلك تشجيع الدولة الى التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويجاد تدابير لضمان اتساق القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية.
3. تقديم المشورة للدولة ورسم السياسات
4. تحديد معايير وطنية لقياس الاعمال التدريجي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
5. اجراء البحوث والتحقيقات
6. النظر في الشكاوى محددة
7. توفير اساس للتقارير والوثائق المقدمة الى الهيئات الوطنية

الواقع الراهن للتنمية في الاردن :

أولاً : المعيار القانوني الوطني للحق في التنمية :

على الرغم من ان الدستور الاردني لم يشر الى الحق في التنمية مباشرة الا ان المادة السادسة اكدت على ان الدولة تكفل التعليم والعمل ضمن حدود امكاناتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين وحماية الامومة والطفولة والشيوخ وذوي الاعاقات كما اشارت المادة 16 الى حق الأردنيين في الاجتماع وتأسيس الجمعيات والنقابات والاحزاب واشارت المادة 19 الى حق الجماعات في تأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم افرادها واكدت المادة 20 على الزامية التعليم المجاني للأردنيين في مدرس الحكومة كما اكدت المادة 22 من الدستور الى حق الاردنيين في تولي المناصب العامة على اساس الكفايات والمؤهلات في حين اشارت المادة 23 الى التزام الدولة بتوجيه الاقتصاد بما يضمن توفير فرص عمل للأردنيين.

ولقد صادق الاردن على العديد من الاتفاقيات الدولية⁴ ونشرها في الجردية الرسمية لتصبح وهي جزء لا يتجزأ من المنظومة التشريعية الوطنية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية و اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة جميع اشكال التعذيب والعديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية .

وتم ترجمت تلك الاتفاقيات والنصوص الدستورية الى العديد من القوانين الوطنية الناضمة لكفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

اما على صعيد السياسات تمثل وثيقة الاردن 2025 وثيقة ترسم طريقا للمستقبل وتحدد الاطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على اتاحة الفرص للجميع والتي

⁴ الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري اعلان الحق في التنمية ن الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب ن الميثاق الاجتماعي الأوروبي، مبادئ ماستريخت بشأن الالتزامات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية ، مبادئ ليمبورغ بشأن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية والثقافية فقد صادقت الغالبية العظمى من الدول على المعاهدات الدولية التي تعترف بهذه الحقوق واعتمدت قوانين وطنية و محلية لإعمالها . ومن المسلم به على الصعيد الدولي بان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي مترابطة متكافلة غير قابلة للتجزئة مع الحقوق المدنية والسياسية وهي مثلها ذات طابع قانوني

من مبادئها سيادة القانون وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات .وهي تضم اربعة محاور اساسية : محور المواطن (منتمون ومشاركون) محور المجتمع (امن ومستقر) محور قطاع الاعمال (ديناميكية ومنافسة عالية) محور الحكومة (ذات كفاءة عالية)

ويعتبر كذلك البرنامج الحكومي التنموي للأعوام 2016-2018⁵ من اهم البرامج التنموية للأعوام الحالية حيث يهدف البرنامج التنموي الى النهوض بالأردن في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال بناء اقتصاد قوي ومستدام يكون القطاع الخاص شريك مع القطاع العام في التنمية وتكامل الادوار حيث جاء البرنامج ليغطي 26 قطاعا تنمويا ستعمل على تنفيذه 121 جهة سواء كانت وزارات او مؤسسات حكومية مستقلة ورسمية او اهلية او قطاع خاص لتحقيق اهداف التنمية خلال الاعوام الثلاث القادمة ومن جانب اخر تمثل المبادرات والرؤى والخطابات وكتب التكليف الملكية السامية وما اشتملته الوثائق الوطنية كوثيقة كلنا الأردن و الميثاق الوطني و وثائق الأردن أولاً والورقة الملكية النقاشية الخامسة مرجعيات وطنية في سبيل اعمال الحق في التنمية . بالإضافة الى صدور الإرادة الملكية في عام 2011 بتأسيس صندوق خاص لتنمية المحافظات ليكون اداة لتوفير دعم مالي مستدام لمشاريع التنمية في المحافظات

- يعكس الاطار المعياري للحق في التنمية نقطة مرجعية لتقييم عزم المملكة في ترجمة الالتزامات الدولية الواقعة عليه ضمن الحق في التنمية الى افعال واقعية لضمان العيش بكرامة ورفاهية المواطنين فقد اكدت المادة (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الالتزامات الاساسية للدول الاطراف لكفالة الحقوق الواردة في العهد من خلال الحث على اعتماد تدابير تشريعية والعمل على ضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق، بأقصى ما تسمح به موارد الدولة من الاعتراف والعمل على تطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز لأي سبب كان و التعاون والمساعدة الدولية، الالتزام بالمراعاة، الالتزام بالحماية، الالتزام بالأعمال.

ومن خلال نظرة تفصيلية لالتزامات الاردن للوفاء وفق للمعايير الدولية الثمانية والتي تظهر بما

يلي :

اولا: اعتماد تدابير تشريعية :

⁵ لمزيد من الاطلاع يرجى الاطلاع على وثيقة البرنامج التنموي 2016-2018 عل الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط

فقد كفل الدستور الاردني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نصوص موادہ بشكل واضح فيما يتعلق بالحق في العمل والحق في التعليم والحق في الصحة وأشار بشكل ضمني الى كفالة الحقوق الاخرى واهمها محاربة الفقر ومعالجة اثاره هو هدف استراتيجي للدولة ومسؤولية وطنية وتوحي العدالة في توزيع الخدمات ومشاريع التنمية من الناحية الجغرافية والاجتماعية بما يلبي الحاجات الاساسية للمواطن ويحد من الفقر ، ومن خلال عمليات الرصد الميداني التي يقوم بها المركز الوطني تبين انه ما يزال هنالك العديد ممن الانتهاكات التي مست الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن فقد كشفت الممارسات عدم فاعلية الاستراتيجيات المتبعة في التخفيف في اعداد البطالة ونسب الفقر كما ان ازدواجية عمل المؤسسات الرسمية والطوعية تقوم بشكل غير مؤسسي بالإضافة الى معاناة المشاريع التنموية الريفية من مشاكل تسويقية ولا تزال المشاريع السكنية الحكومية تعاني نقصا واضحا في توفير التمويل المطلوب بأعباء هذا الحق

ثانياً ضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق:

المقصود بذلك الزام الدولة الطرف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغض النظر عن مستوى ثروتها الوطنية بالسعي بالسرعة الممكنة الى اعمال الحقوق الواردة في العهد في غضون فترة زمنية معقولة وعبارة التحقيق التدريجي لا تعني ارجاء اعمال الحقوق من قبل الدولة الى ما لا نهاية حيث يعتبر ذلك الارزاء مناف للقانون الدولي بل على العكس على الدولة الشروع فوراً في اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها بالعهد.

على الصعيد الوطني فقد ترجم هذا المعيار بالعديد من البرامج والخطط والمشاريع التنموية في الاردن البرنامج الحكومي التنموي للأعوام 2016-2018 برنامج المنحة الخليجية ، الخطة العشرية 2015، الخطة الوطنية لحقوق الانسان .

ثالثاً : اقصى ما تسمح به مواردها المتاحة :

ان معيار الموارد المتاحة شانه في ذلك شأن الحكم المتعلق بالأعمال التدريجي للحقوق وكثيرا ما يستخدم لتبرير عدم اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية او انتهاكها غير ان هذا المعيار يلزم الدولة الطرف بكفالة الحقوق الدنيا للجميع بصرف النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية للدولة. ترجم هذا المعيار على الصعيد الوطني بوثيقة الاردن 2015 وبهدف وضع مخرجاتها موضوع التنفيذ فقد تم اعداد برامج تنفيذية متوسطة الامد واعتبارها المرجعية السياسية في عملية الاعداد مع الاخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية التنموية المختلفة وسياسات الفرصة السكانية والعمل التشاركي من اجل السعي الى تحقيق توازن تنموي بين المحافظات وتقليل التفاوت بينها تحقيق الامن الغذائي تحقيق تنمية بشرية مستدامة مبنية على التمكين وتكافؤ الفرص

رابعاً: خالية من أي تمييز :

بمعنى القضاء على أي تمييز ينتقص من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأي شكل من الاشكال بما في ذلك التمييز الاتي من أي طرف ثالث مستقل سواء اشخاص او هيئات على الصعيد الوطني فقد اوفت الاردن بهذا المعيار حيث ان المشاريع التنموي والبرامج والخط موجهة لكافة المقيمين على ارضي المملكة دون أي تمييز .

خامساً: عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين :

يقر هذا المعيار بان دولا عديدة سيتعذر عليها الوفاء بالتزاماتها بمفردها وستحتاج الى الدعم الدولي ولهذا لحكم بعدان : الالتزام بقبول المساعدة والالتزام بتقديمها .

على الصعيد الوطني تعتبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي حلقة الوصل بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة وبين مصادر التمويل الخارجية من الدول والمؤسسات الخارجية حيث تمكنت المملكة من الحصول على المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة والمساعدات⁶ افنية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الاولوية بما يتماشى مع الاولويات والخطط في عد من القطاعات الحيوية وخاصة المياه والصرف الصحي والبنية التحتية والصحة والتعليم ويمكن تصنيف المنح التي تحصل عليها المملكة الى دعم الموازنة العامة للدولة و قروض ميسرة ومساعدات فنية حيث بلغ اجمال المساعدات الخارجية للأردن عام 2015 مضاف الى ذلك الدعم الاضافي للأردن ضمن الإطار الشمولي للتعامل مع الأزمة السورية فقد بلغ (2ر8) دولار حجم المساعدات الخارجية الاعتيادية والإضافية والإنسانية الملتمزم بها للعام 2016

سادساً: الالتزام بالمراعاة :

وبعني ذلك الزام الدولة بالكف عما ينتهك حرمة حياة الافراد او يؤثر على حريتهم في استخدام ما هو متاح لهم من موارد مادية او غيرها بسبب وجود ممارسات وسياسات وتدابير قانونية تحد من الاستفادة من الموارد.

-
- ⁶ المساعدات والمشاريع التنموية الحالية مشروع التنمية الإقليمية والمحلية (RLDP) بالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية.
- برنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية (21) بلدية، والممول بمنحة من الاتحاد الأوروبي.
 - برنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية (LGDP) والممول من مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية (MCC) والذي استفادت منه بلديات: جرش الكبرى، مادبا الكبرى، برقش، الشفا، الحسا، الشوك الجديدة، الفحيص، ربة الكورة، وبيرون الجديدة).
 - برنامج مكافحة الفقر من خلال تنمية البلديات، والذي استفادت منه بلديات: الشعلة وأيل ودير علا.
 - مشروع بناء القدرات التنموية للبلديات (بلديتي)، والممول بمنحة من الاتحاد الأوروبي.
 - مشروع دعم التنمية الاقتصادية المحلية في الأردن (PLEDJ) والذي استفادت منه بلديات: عجلون والطفيلة، والممول بمنحة من الاتحاد الأوروبي.

وعلى الصعيد الوطني في تطبيق هذا الالتزام فقد انتهجت الدولة السياسية الريفية لعملية التنمية الامر الذي اسفر تفاقم عجز الموازنة وارتفاع المديونية العامة واستمرار حالة الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وغلاء تكاليف السلع والخدمات وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة فالسياسة الريفية بقيت هي النهج الابرز للحكومات المتعاقبة ولم تظهر اي بوادر تشي بان السلطات تأخذ ضرورة ادماج حقوق الانسان في السياسات العامة بشيء من الجدية على صعيد التدابير التشريعية او الادارية او الاقتصادية بالإضافة الى محدودية المشاركة الشعبية عند صياغة الاستراتيجيات والبرامج الانمائية سواء في تقديم المشورة او تقديم الخدمات .

سابعاً: الالتزام بالحماية :

يعني ذلك منع تعرض حقوق أي مواطن للانتهاك من قبل أي جهة كانت فردية او اعتبارية او قطاع خاص ويجب على الدولة ضمان الانتصاف القانوني لضحايا الانتهاك في حال حدوثه والعمل على اتخاذ تدابير فعالة لحماية المواطنين من أي شكل من اشكال التمييز .

على الصعيد الوطني ما زال النفاضي بالانتهاكات الحاصلة نتيجة الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير واضحة المعالم فكثير من الانتهاكات تحدث نتيجة الممارسات الخاصة لتطبيق السياسات التنموية

ثامناً: الالتزام بالإعمال :

يعني ذلك اتخاذ الدولة تدابير ايجابية في الحالات التي لم تتجح فيها التدابير الاخرى في ضمان الاعمال التام لتك الحقوق ويتطلب ذلك تقنين الحكومة للقطاع الاقتصادي و توفير الخدمات العامة الضرورية والهياكل الأساسية والسياسية الضريبية وتدابير اخرى لإعادة توزيع الموارد.

هذا يتوجب على الدولة الالتزام بالإعمال ما يلي: تخصيص نسبة كافية من الانفاق لمسألة الاعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و توفير الخدمات العامة و وضع خطط واستراتيجيات محددة الأهداف خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و وضع مقاييس لرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و كفالة و اقرار التشريعات والسياسات الحكومية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و كفالة وايلاء العناية القصوى لحقوق الفئات الاكثر عرضة للانتهاك في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

على الصعيد الوطني هنالك العديد من النوافذ التنموية في الاردن مثل صندوق التنمية والتشغيل وبرنامج تعزيز الانتاجية ومراكز ارادة وصندوق الاقراض الزراعي و والشركة الاردنية لضمان القروض

والصندوق الهاشمي لتنمية البادية والمؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع. فلقد تم تخصيص بند من بنود موازنة الدولة لأعمال الحق في التعليم والصحة والعمل الا ان دراسة المركز الوطني لحقوق الانسان حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في موازنة الدولة خلال الاعوال 2000-2010 كشفت نمطية الانفاق العام حيث لم يتجاوز الانفاق الكلي على التعليم والصحة والعمل 11% و 10% و 2% على التوالي من اجمال النفقات العامة أي ان حصة الفروع الثلاثة من حجم الانفاق الكلي بلغت 23% فقط.

مدى الوفاء بالالتزام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الاردن:

عملت الحكومة الاردنية منذ البدايات على إدماج الأهداف الالفية في الخطط الوطنية، بالإضافة إلى وضع آلية لقياس مدى التحقق من خلال تبني مؤشرات قياس الأداء في هذا المجال، حيث ظهر ذلك في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2004-2006، والبرنامج التنفيذي للأعوام 2007-2009، والبرنامج التمويي التنفيذي 2011-2013، والبرنامج التنموي 2016-2018 بحيث تم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من السياسات والإجراءات والبرامج والمشاريع والأنشطة التي عملت على تحقيق تلك الأهداف وصولاً إلى مستوى أفضل لحياة ومعيشة المواطن.

وبما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع ومتابعة القرار التنموي، وتمكين المواطنين والهيئات والفعاليات المحلية من تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم للنهوض بمجتمعاتهم المحلية، وعلى قدر الأهمية من تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين فان الحكومة تعمل بشكل متوازي لتعزيز القدرة الانتاجية للمحافظات. حيث بادرت الحكومة بتصميم وتنفيذ عدد من المبادرات التنموية التي تسهم في الاستجابة للعديد من التحديات التنموية في المحافظات وعلى ثلاثة محاور رئيسية وهي: تطوير البنية التحتية والخدمات الاساسية، تحريك الانشطة الاقتصادية المحلية وجذب وتشجيع الاستثمار بهذه القطاعات، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية. حيث اشتملت المبادرات الحكومية في تنمية المحافظات على جملة من البرامج التنموية ضمن اطار تخطيطي تشاركي متوسط المدى لتنفيذ الرؤى والتوجيهات الملكية لتحسين مستويات التنمية في المحافظات.

❖ وضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية فقد أولى الأردن أهمية خاصة للتصدي للفقير والبطالة وتوفير فرص العمل والتدريب والتشغيل للشباب في سن العمل، بالإضافة إلى المنجزات التي تحققت في مجال توفير التعليم للجميع، وخير دليل على ذلك مؤشرات التعليم العام في الأردن على المستوى الكلي والجنس والمنطقة.

❖ وقد تم إيلاء موضوع الصحة الأهمية القصوى خلال السنوات السابقة، وصولاً إلى مستوى صحي متقدم لكل الأردنيين، مع التركيز على صحة الأم والطفل التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من العمل والجهد من اجل الوصول إلى أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. كذلك جاء الاهتمام بالبيئة

من ضمن الأولويات الوطنية وصولاً إلى بيئة مستدامة من حيث السيطرة على انبعاث الغازات، والاهتمام بالتنوع الحيوي والحفاظ على المحميات بأنواعها، ومكافحة التصحر والتلوث الهوائي والمائي والتربة.

❖ وفي مجال تمكين المرأة وتكافؤ الفرص فقد خطا الأردن خطوات هامة في هذا الاتجاه من ناحية توفير التعليم للإناث، وتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً.

تقييم الانجاز :

وعلى الرغم من التقييمات الايجابية الى تؤكد على ان الاردن حقق او اقترب من تحقيق اهداف الالفية الا انه لا يزال هنالك العديد من التحديات التنموية التي تعيق التقدم المحرز بحلول عام 2030 اذ ان استمرار معدلات الفقر و البطالة بين الشباب والنساء ما زالت مرتفعة ، ونوعية التعليم بحاجة الى تحسين ، حيث تراجعت انظمة الصحة والتعليم والنقل والضمان الاجتماعي والبيئة وغيرها من النظم التي تشكل مرتكزات الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعي والثقافية وتتجلى تلك التحديات على النحو الات :

التحديات التنموية الواقعة على الدولة وتتمثل بما يلي :

1. عجز الموازنة العامة وارتفاع المديونية
2. تراجع الصادرات الوطنية وميل الميزان التجاري الى المستوردات
3. ارتفاع نسب الفقر على المستويين الوطني والمحلي
4. محدودية المشاركة الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتفوتها بين المناطق
5. افتقار الاردن الى مصادر المياه حيث يعتبر ثالث افقر دولة في العالم
6. مواجهة التصحر وتدهور البيئة والتغير المناخي
7. ازمة اللجوء السوري واثرها على القطاعات التنموية .
8. عدم وجود سياسات لقياس التقدم المحرز في الاعمال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
9. قلة برامج التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة بعدم استدامة المشاريع التنموية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

التحديات التنموية الواقعة على المواطن وتتمثل بما يلي :

1. لا تزال هنالك جملة من تحديات تنموية تمس حقوق الافراد تمثلت بما يلي :

2. اتساع الفجوة بين المواطنين في اكتساب تلك الحقوق
3. غياب هيئات الرقابة والمسائلة وغياب الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني
4. قلة مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية ووصولها الى مواقع صنع القرار
5. ارتفاع اجور النقل العام و اسعار المحرقات وايجارات السكن ،
6. قلة مساهمة القطاع الخاص في برامج مكافحة الفقر وعدم استدامة الاصول الثابتة لأكثرية المشاريع الانتاجية.
7. تراجع نوعية التعليم وعدم ربط مخرجاته بسوق العمل
8. غياب دور منظمات المجتمع المدني

التوصيات :

1. محاربة التمييز وعدم المساواة من خلال اقرار التشريعات والسياسات وانظمة المسائلة المتعددة
2. تعزيز العدالة الاجتماعية وقيم الديمقراطية والشفافية ومشاركة المرأة السياسية والاقتصادية ووصولها الى مواقع صنع القرار
3. تمكين المجتمع المدني الوطني بالأجندة الوطنية من خلال الحوار والمشاركة في صنع القرار وتنفيذ البرامج.
4. اعتماد سياسات اشباع الحاجات الخدمية والاهتمام بالنمو وبرامج التمكين الاقتصادي
5. تبني سياسات تهدف الى الحد من الهجرة الداخلية لتقلل من اثرها على البنى التحتية للعاصمة من خلال العمل على تنمية المحافظات والتطبيق الفعال لمبدأ اللامركزية في توزيع مكاسب التنمية.
6. تفعيل دور القطاع الخاص في البرامج التنموية سواء في التمويل او التنفيذ.